تقارير: انتحار ٢٤٨ جنديا أميركيا خلال العامين الماضيين

أفادت تقارير صادرة عن الجيش الأميركي، أن معدل جنوده الذين انتحروا بلغ رقما قياسيا العام الماضي، حيث وصل إلى ١٣٣ عسكري مقابل ١١٥ فقط عام ٢٠٠٧، والذي كان بدوره الرقم الأعلى منذ بدأت السلطات بإحصاء عدد المنتحرين بالجيش.

وأشارت التقارير أنه في شهر كانون الثاني الماضي زاد عدد الجنود الأمريكيين الذين انتحروا على عدد زملائهم الذين قضوا في ساحات القتال. وحتى ضمن القوات البحرية الأميركية "المارينز"، بينت الإحصاءات أن عدد المنتحرين من جنودهم قد زاد عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٣٣، مقارنة بـ ٢٥ منتحرا سنة ٢٠٠٧.

ومن جهة أخرى كان نائب رئيس هيئة الأركان الأميركية، الجنرال بيتر تشياريلي، قد أبدى قلقه حول ارتفاع معدل انتحار الجنود وذلك، في شهادته أمام لجنة الكونغرس المصغرة للجيش الأميركي. وفي تطور مثير لهذه الظاهرة أعلنت قاعدة فورت كامبل العسكرية الأمريكية في بيان لها عن إغلاق أبوابها لمدة ٣ أيام، بعد ان توالت حوادث الانتحار بين جنودها. وبحسب البيان، فإن القاعدة ستقوم بعملية لتدريب جنودها حول طرق منع الانتحار أو تجنب الإقدام عليه.

وكانت وزارة الدفاع الأميركية كشفت في وقت سابق أن معدلات الانتحار في صفوف جنود الجيش في شهر كانون الثاني الماضي تجاوزت جميع الأرقام التاريخية. ونوهت إلى أن أعداد المنتحرين فاقت أعداد الذين قتلوا في معارك بالعراق وأفغانستان، وفاقت بست مرات الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧، ما دفع القيادة العسكرية إلى إخطار الكونغرس وكبار المسؤولين. وقالت الوزارة إن ٢٤ جنديا انتحروا في كانون الثاني، في حصيلة لم يسجلها الجيش الأميركي بتاريخه من قبل.

ووصف ضابط كبير الوضع لشبكة CNN بالقول إنه 'مرعب' وأن القوات المسلحة تحاول البحث في أسباب الظاهرة، في حين رجحت مصادر طبية أن يكون للأمر علاقة بأشهر الشتاء الباردة والقاسية وتزايد المهام المرهقة والإكثار من الأدوية المضادة للاكتئاب.

هذا وتصل نسبة حالات الانتحار المؤكدة إلى ٢٠,٢ من كل ١٠٠ ألف حالة، وبذلك، وإذا ما تأكدت الحالات الأخرى، فهذا يعني حدوث ارتفاع في النسبة. وسبق أن أعلن كبار المسؤولين في الجيش الأميركي الشهر الماضي أن معدل الانتحار على مستوى البلاد بلغ ١٩,٥ شخصا لكل ١٠٠ ألف.

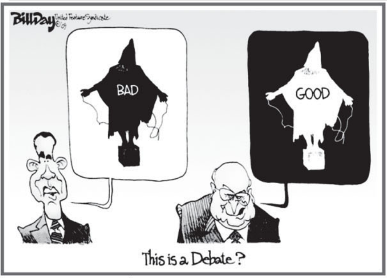

منظمة العفو الدولية: الانكماش الاقتصادي يضع العالم على برميل بارود

ادى الانكماش الاقتصادي الى "ازمة في حقوق الانسان" وضعت العالم على "برميل بارود على وشك الانفجار من عدم المساواة والظلم وانعدام الامن"، كما اعتبرت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي الذي نشر الخميس.

وفي هذا التقرير المؤلف من اكثر من ٤٠٠ صفحة، تستعرض منظمة العفو حصيلة من انتهاكات حقوق الانسان في العالم تفاقمت بسبب الازمة الاقتصادية، وتدعو المسؤولين، وخصوصا رؤساء دول مجموعة العشرين، الى "العمل في مجال حقوق الانسان بقدر من العزم يساوي ما تقوم به في مجال النمو الاقتصادي". وفي مقدمة التقرير، كتبت ايرين خان الامينة العامة للمنظمة التي تتخذ من لندن مقرا لها "اننا نجلس بالفعل على برميل بارود على وشك الانفجار من عدم المساواة والظلم وانعدام الامن". واوضحت "هذه ليست مجرد ازمة اقتصادية، انها ازمة حقوق انسان". واضافت "هناك مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية تفاقمت بسبب الازمة الاقتصادية، ان الامر بمثابة قنبلة موقوتة".

واعربت خان عن الاسف وقالت "رأينا في السنوات الاخيرة ان قضايا الامن ضربت حقوق الانسان التي تشهد اليوم وضعا مزريا مع الازمة الاقتصادية"، ففي افريقيا، كان للازمة الغذائية "انعكاس غير متكافئ على السكان الضعفاء"، كما جاء في التقرير. وادت هذه الازمة الى تظاهرات في كافة ارجاء القارة تعرضت في غالب الاحيان للقمع بقسوة وخصوصا في تونس وزيمبابوي والكاميرون او في موزامبيق. ولم تنج اوروبا من ذلك ايضا. ونددت منظمة العفو الدولية خصوصا باستخدام القنابل العنقودية وعمليات النهب خلال الازمة بين جورجيا وروسيا. وقال التقرير "ان اندلاع هذه الحرب اظهر ان فكرة امن ابدي مكتسب، في اوروبا غداة الحرب الباردة، هو افتراض هش". ولفتت منظمة العفو الدولية غير الحكومية كذلك الى "مناخ من العنصرية والتعصب" في عدد كبير من الدول الاوروبية، يستهدف "المهاجرين واليهود والمسلمين والغجر". وقالت ان هؤلاء "الغجر" يبقون "مستبعدين بشكل كبير من الحياة العامة في كل الدول".

وفي الولايات المتحدة، رحبت منظمة العفو الدولية بقرار الرئيس الاميركي الجديد باراك اوباما اقفال معتقل غوانتانامو والترشح لمقعد في مجلس حقوق الانسان. لكن "من المبكر جدا معرفة ما اذا كانت الحكومة الاميركية ستعرف كيف تمارس الضغط على دول مثل اسرائيل او الصين لكي تحترم الحقوق الاساسية للفرد - كما تفعله حيال دول اخرى مثل ايران والسودان". واعتبرت المنظمة من جهة اخرى ان ادارة اوباما قدمت اجوبة "ملطفة" على سياسة سلفه جورج بوش في مجال مكافحة الارهاب. وفي الشرق الاوسط، يتهم التقرير اسرائيل بانها "انتهكت بانتظام قوانين الحرب" خلال هجومها على قطاع غزة الذي دام بضعة اسابيع وتسبب بـ"خسائر غير متكافئة في صفوف السكان". لكن منظمة العفو الدولية انتقدت ايضا بقوة انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها قوات الامن الفلسطينية التابعة لحركة حماس والسلطة الفلسطينية. وفي هذه الجردة القاتمة، ترى منظمة العفو الدولية بريق امل يتمثل في امكانية اجراء اصلاحات عميقة تضع حقوق الانسان في صلب نظام اقتصادي اكثر انصافا. وتوجه المنظمة غير الحكومية خصوصا نداء الى دول مجموعة العشرين التي طرحت قواعد اصلاح اقتصادي عميق في قمة لندن في مطلع نيسان. وخلصت ايرين خان الى القول "اننا نوجه لها هذه الرسالة: لن تتمكنوا من ايجاد حل للمشاكل الاقتصادية دون ايجاد حل لمشاكل حقوق الانسان".

الصحافة المطبوعة مريضة إلا أنها لن تموت

الجمعية العالمية للصحف تحمل بشدة على مروجي مقولة موت الصحافة رغم اعترافها بتأثرها بالأزمة المالية العالمية

بهرا ـ وكالات

انتقدت الجمعية العالمية للصحف بشدة الاربعاء الاشخاص الذين يتوقعون اختفاء الصحف المطبوعة قريبا، واقرت في الوقت ذاته بأن هذا القطاع تأثر كثيرا العام ٢٠٠٩ بالأزمة خصوصا في اوروبا والولايات المتحدة. وخلال مؤتمر حول "سلطة الصحافة المطبوعة" ينظم في برشلونة انتقد الايرلندي غافين اورايلي رئيس الجمعية "خطأ المعلقين الاعلاميين" الذين يعلنون بانتظام "موت" الصحف. وقال ان هذا القطاع يستمر بالنمو ومبيعات الصحف اليومية ارتفعت بنسبة ١,٣% العام ٢٠٠٨ في العالم لتصل الى ٥٣٩ مليون نسخة يوميا في حين ان الزيادة على اربعة اعوام بلغت ٨,٨%.

وتظهر ارقام الجمعية ان هذا التحسن سجل في افريقيا واميركا اللاتينية وآسيا ولا سيما الهند والصين في حين ان تراجع المبيعات تواصل في الولايات المتحدة واوروبا. واقر اورايلي ان العام ٢٠٠٩ سيكون "عاما صعبا للغاية" للصحف التي تواجه تراجعا "كبيرا" للاعلانات بسبب الازمة والتحدي المتزايد للانترنت. وتراجعت الاعلانات بنسبة ٥% في ٢٠٠٨ على ان تكون النسبة اعلى في ٢٠٠٩.

وأدى هذا الوضع الى اختفاء صحف يومية يرقى تاريخ تأسيسها الى اكثر من مئة سنة في الولايات المتحدة وصرف آلاف الصحافيين بينهم ٢٥٠٠ منذ صيف العام ٢٠٠٨ في اسبانيا حيث تراجعت عائدات الاعلانات في الصحف بنسبة ٣٠% منذ مطلع العام ٢٠٠٩.

لكن رئيس الجمعية التي تضم ١٨ ألف صحيفة موزعة على القارات الخمس، يعتبر ان الصحافة المكتوبة المطبوعة تبقى "وسيلة قوية" للاعلانات اذ انها تجذب ٣٧% من مجموعة الاعلانات في مقابل ١٠% فقط للانترنت. واضاف ان القطاع الذي يبلغ رقم اعماله العالمي ١٨٢ مليار يورو "سيشهد انتعاشا سريعا" ما ان تتحسن الاوضاع الاقتصادية. غير ان دراسة اجرتها مؤسسة "برايس ووتر هاوس كوبرز" تظهر وضعا مختلفا وهي تتوقع تحسنا طفيفا جدا في عائدات الاعلانات في الصحف اعتباراً من العام ٢٠١١. واشار اورايلي الى ان الصحافة المكتوبة تواجه كذلك ظاهرة "التغيرات الجذرية" مع ظهور متواصل لاشكال جديدة لنشر المعلومات عبر الانترنت او الهواتف النقالة.

لكنه رأى انها قادرة على التكيف مع الثورة الرقمية مواصلا هجومه المنتظم على "التعليقات السلبية التي اساس لها" التي يقوم بها اشخاص يعتبرون ان "المستقبل هو فقط للاخبار التي تنشر عبر الانترنت" وان الصحف المطبوعة محكوم عليها بالموت. وقال ان المستهلكين "يريدون ان يكون له الخيار" مشيراً الى ان ١,٩ مليار شخص يقرأون يوميا صحيفة يومية. وبحث مؤتمر برشلونة في دراسة اعدتها "برايس ووتر هاوس كوبرز" تشير الى ان رواد الانترنت مستعدون للدفع في مقابل الحصول على الاخبار على الشبكة ولا سيما الانباء المالية والرياضية.

واعرب اصحاب عدة وسائل اعلامية وبينهم روبيرت موردوك "نيوز انترناشونال" عن رغبتهم في فرض رسوم في مقابل الحصول على الاخبار على الانترنت متنقدين مجانية نشر المعلومات عبر محركات بحث مثل غوغل. وفي هذا الاطار شدد مايكل بيتيكاتين المسؤول عن قسم المعلومات في مجموعة سانوما الفنلندية العملاقة الناشطة جدا عبر الانترنت على "عدم وجود مضمون مجاني". وتدر الصحف المطبوعة مليارا و ٣٥٠ مليون يورو سنوياً على سانوما في مقابل ١٥٠ مليون يورو لنشاطاتها على الانترنت.

The New York Times
A State's Files Put Doctors' Ties To Drug Makers on Close
The New York Times
LATEST NEWS

تقارير: أغنياء العالم يجتمعون سراً لتخطيط مستقبل البشرية

حادث غير مسبوق، تسربت تقارير عن قيام مجموعة من مليونيرات العالم، الذين تزيد ثرواتهم عن ١٢٠ مليار دولار، بإجراء محادثات سرية بجامعة روكفلر في مدينة نيويورك الأمريكية، يوم ٥ أيار الجاري لمناقشة تداعيات الأزمة المالية العالمية حيث اتفقوا على تخفيض سرعة التزايد السكاني حول العالم وتطوير قطاعات التعليم والصحة. ووفقا للتقارير فإن اللقاء، الذي ضم كبار الأثرياء مثل ديفيد روكفلر جونيور وورن بافيت وجورج سوروس وتيد تيرنر، جرى بناء على طلب مؤسس شركة مايكروسوفت، أحد أثرى أثرياء العالم، بيل غيتس. واتفق الجميع على التغلب على المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون الحد من زيادة عدد السكان مثل تحريم حبوب منع الحمل والواقيات الذكرية. وتأكيدا على سرية اللقاء، ذكرت ستايسي بالمر، رئيسة تحرير مجلة متخصصة بشؤون الأعمال الخيرية التي ساهم بها هؤلاء الكبار، "إننا لم نسمع عن هذه القمة إلا لاحقا وعن طريق الصدفة"، مشيرة إلى أن هؤلاء الأثرياء عادة ما يعلنون عن نشاطاتهم، على عكس هذه المرة التي بقيت فيها محادثاتهم طي الكتمان. وأشارت التقارير إلى أنه طلب من المشاركين في الاجتماع إلقاء كلمة لا تتجاوز مدتها الـ١٥ دقيقة، فكان كل واحد منهم يعرض الموضوع الذي يراه مناسبا للخروج من الأزمة المالية العالمية. وعند تناول الغداء ناقشوا "المظلة" التي سوف تشمل حزمة القرارات التي يبتغون الخروج بها. وفي مقابلة لصحيفة "تايمز" اللندنية، ذكرت باتريشيا ستونسيفر، كبيرة التنفيذيين الإداريين السابقة بمؤسسة بيل وميلندا غيتس، بعد حضورها اللقاء أن المليونيرات "تلاقوا لمناقشة كيفية زيادة تبرعاتهم"، واتفقوا على استكمال حواراتهم في الأشهر القليلة المقبلة. وفي نفس الصحيفة، ذكر أحد الحضور الذي لم يرغب بالكشف عن اسمه، أن الزيادة السكانية خطر محدق بالبشرية أجمع وبالتالي، آثر المليونيرات التلاقي بعيدا عن روتين المؤسسات الحكومية "غير القادرة على مواجهة هذه الكارثة المقبلة"، برأيه.

تقرير أميركي جديد حول أخطاء إدارة بوش في العراق

أصدر ستيوارت بوين الذي يعمل محامياً في ولاية تكساس وشغل منصب المفتش العام الأميركي في بغداد على مدار ستة أعوام، تقريرا صاعقا تحت عنوان "العبر الصعبة: تجربة إعادة إعمار العراق". هذا التقرير يجب أن يقرأه كل المهتمين بالاطلاع على معلومات موثوق بها عن الخطوات المربكة التي أدّت إلى هدر هائل للموارد الماليّة بدءاً من الأسابيع القليلة التي تلت الاجتياح الأميركي. بعد أن عيّنه الكونغرس في منصبه عام ٢٠٠٣، أمضى بوين الكثير من الوقت وهو يعمل بصورة وثيقة مع سلطة الائتلاف الموقتة لمحاولة رصد الطريقة الفعليّة التي أنفقت بها مخصصات الكونغرس التي بلغت ٥٠ بليون دولار لإعادة إعمار العراق.

كذلك، وجه بوين في الآونة الأخيرة تهماً بالفساد ضدّ الأميركيين الذين استفادوا بصورة غير شرعيّة من العقود التي منحت لهم. تبدأ رواية بوين بمنحى دراماتيكيّ مع سرد للأضرار الجسيمة التي تسبّب بها انتقال الرئيس بوش المفاجئ من الخطّة الأوليّة لفترة ما بعد الاحتلال -التي قضت بنقل الحكم سريعاً إلى سلطة عراقيّة انتقالية كما حصل في أفغانستان- إلى جهود يفترض تنفيذها فترة زمنيّة أطول وتكاليف أكبر بكثير لإعادة بناء النظم السياسية والاقتصاديّة المهدّمة في البلاد. وتجسّد ذلك بتعيين بول بريمر كمبعوث رئاسي في أواخر شهر نيسان (أبريل)، بعد مرور أسابيع قليلة على احتلال بغداد.

وكما بات معروفاً اليوم، تفاقم الوضع آنذاك بفعل القرار المفاجئ الذي قضى بتوزيع الجنود الأميركيين على شتّى المناطق العراقيّة ومنع بعض كبار أعضاء حزب البعث من تولّي وظائف عامة، وهما أمران تناقضا مباشرةً مع السياسة السابقة القائمة على فرضيّة أنّ المؤسسات الحاكمة في البلاد ستتجاوز مرحلة الاجتياح وستبقى سليمة بما فيه الكفاية لإدارة الحكومة الجديدة وتوفير الخدمات الأساسية للشعب العراقي.

لكن من كان السبب وراء هذا التغيير الكبير؟ بوين نفسه لا يملك إجابة حاسمة على هذا السؤال، وقال إنّ الرئيس بوش رفض اجراء مقابلة معه حول هذه المسألة.

وعندما سألته عن الموضوع أثناء زيارته إلى جامعة هارفارد في مطلع شهر أيار أوضح بوين أنّ المسألة نتجت بحسب اعتقاده عن تطوّرين تمثّل أولهما في أعمال النهب والتخريب التي حالت دون تفعيل النظام الحكومي القائم، وإعادة توفير الخدمات العامة على نحو سريع. وكما تبيّن من تقرير بوين، أدّى الضرر الذي طال نحو ألف برج كهربائيّ، إلى جانب نظم التحكم، إلى اقتصار قدرة البلاد على توليد الكهرباء على ٧١١ ميغاواطاً يوميا في شهر نيسان عام ٢٠٠٣، مقابل ٤٠٧٥ ميغاواطا قبل الاجتياح.

أما التطوّر الثاني، فتمثّل في إخفاق الولايات المتحدة في العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق، وهو أمر أرغم الرئيس جورج بوش على تسويق سبب جديد للاجتياح الأميركي، ألا وهو إحلال الديموقراطيّة وبناء اقتصاد السوق في البلاد.

ونجم عن هذا الواقع اتّساع هائل ومفاجئ في نطاق مهمّة الولايات المتحدة، إذ ارتفعت تكاليف إعادة إعمار البلاد، من دون أيّ تخطيط مسبق، من بليون دولار بحسب التقديرات الأوليّة إلى ٣١ بليون دولار. وأعقب ذلك كمّ كبير من أعمال الهدر والاحتيال تفاقم وقعها بفعل قرار تجميد العديد من المشاريع القائمة خلال شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠٣، إلى جانب منح عقود تفترض إضافة مبلغ مقطوع من الأرباح إلى التكاليف للمموّنين الأميركيين، وهو إجراء يتمّ عادةً من دون أي تنافس بين الجهات المعنيّة. كذلك، خوّل هذا الأمر عدداً قليلاً من العراقيين جني أرباح كبيرة لدى السماح لهم بالمشاركة في عملية المقاولات إلى جانب الأميركيين، وهو موضوع منَع بوين من التحقيق فيه بحجّة أنّ الملاحقات القضائيّة يجب أن تجري بموجب القوانين العراقيّة، لا الأميركيّة. وأتت الأوضاع الأمنيّة المتردّية في البلاد لتزيد الأمور سوءاً، إذ تطلبت إنفاق نحو نصف المخصّصات الجديدة الصادرة عن الكونغرس على المواكب المدرّعة والحرّاس الأمنيين المسلحين.

وفي اشارة مثيرة للاهتمام، مال بوين إلى الاعتقاد بأنّ البريطانيين أداروا نفقات إعادة الإعمار في جنوب العراق على نحو أكثر فعالية بكثير بفعل تنسيق أفضل مع لندن. إلا أنّ المسؤول في وزارة الخارجيّة البريطانيّة الذي كان موجوداً بين الحضور نفى هذا الأمر، موضحاً أنّ إخفاق بلده في إدارة الموارد الماليّة يوازي إخفاق الأميركيين في هذا الصدد، ولو أنّ هذا الأمر لم يكن معلوماً على نطاق واسع.

ولا بدّ من الإشادة، في هذا السياق على الأقل، بالكونغرس الأميركيّ الذي قرّر تعيين شخص لا لرصد النفقات فحسب، بل أيضاً لإعداد تقرير يتسم بحسن صوغه وبقدرته على شرح كيفية إدارة العمليّة برمّتها بصورة أفضل لو كانت الولايات المتحدة لتواجه مثل هذا الوضع مجدداً. إلى جانب ذلك، سيكون تقرير بوين ذا فائدة كبيرة بالنسبة إلى المؤرّخين، نظراً إلى الإقتباسات العديدة التي يتضمنها والتي تمثّل أفكاراً ذكرها بعض كبار المسؤولين المعنيين باتخاذ قرارات محوريّة.

وجاء في التقرير اقتباس للرئيس بوش نفسه الذي قال في ٦ أيار عام ٢٠٠٣ لبول بريمر المعيّن حديثاً آنذاك: "سنستعين بالوقت اللازم لإتمام المهمّة جيّداً!". ويعود عدد من الاقتباسات الأخرى إلى الجنرال كولن باول الذي، رغم احتلاله منصب وزير الخارجيّة حينها، أقصي بصورة واسعة عن مجريات الأمور في العراق.

وأفاد باول خلال مقابلة مع فريق عمل المفتش العام: "لست على علم بما كانت تخطط له القيادة المركزية، ولست بتاتاً على علم بما كان يخطط له مسؤولو هيئة الأركان المشتركة. لكن ما أعلمه هو أنّ التوجيهات السياسيّة التي تلقوها من رامسفيلد ومجلس الأمن القومي والبيت الأبيض أوضحت لهؤلاء أنّ أمامهم ثلاثة أشهر لتفعيل الحكومة العراقيّة التي أبصرت النور في فترة ما بعد الحرب". كذلك، زعم باول أنه قال للرئيس بوش إن توجيه ضربة إلى العراق هي أشبه بكسر كأس من البلور، بحيث ستتبعثر الدولة لا محالة، ولن يكون لها أي حكومة، لا بل ستعمّ الاضطرابات المدنيّة. وعندها، سيقف ٢٥ مليون عراقيّ في البلاد ويحدقون ببعضهم بعضاً". ويقدّم هذا الموضوع لمحة أوليّة عن النقاش التاريخي الذي سيدوم لسنوات طويلة على الأرجح بين الذين شككوا، أمثال باول، في نجاح أي عمليّة احتلال، وبين الذين يعتقدون أنه كان بالإمكان النجاح في هذه الخطوة على نحو أفضل بكثير لو استندت إلى التخطيط المناسب.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ أهميّة هذا النقاش هي أكثر من تاريخيّة، لأنّه في حال اقتنع المسؤولون في واشنطن بأنّ ستيوارت بوين وضع أسساً توجيهيّة موثوقاً بها لتحسين نظام إدارة أي عمليّة احتلال في المستقبل، فستكون هذه المعطيات بمثابة تشجيع خطير بنتائجه للصقور المستقبليين.

لكن الخبر السار هو أنّ من غير المُرجّح أي يكون لهذه الأسس التوجيهيّة أي انعكاس مباشر نظراً إلى الانقسامات العميقة القائمة بين اللاعبين المحوريين في واشنطن، لا سيما وزارة الخارجيّة ووزارة الدفاع اللتين تتبعان مقاربات مختلفة للغاية على مستوى تنفيذ عمليّة إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب. لكن مهما يكن من أمر، فإنّ بوين قدّم معلومات مقلقة عن التخطيط الرديء والتنسيق السيئ والقرارات العشوائيّة، وألقى الضوء على جميع المشاكل التي تواجهها دولة مثقلة بطابعها البيروقراطيّ عندما تقرّر اجتياح دولة أخرى واحتلالها.